

مدونة الممارسات للإجراءات الموجهة نحو المصدر للحد من التلوث الكيميائي في الأغذية

CAC/RCP 49-2001

1- تتناول هذه الوثيقة المصادر الرئيسية للمواد الكيميائية البيئية التي قد تلوث الأغذية وتشكل مخاطر على صحة الإنسان ولذلك، فقد شملتها لوائح المواد المضافة إلى الأغذية وملوثات الأغذية/هيئة الدستور الغذائي. وبالإضافة إلى الملوثات البيئية، فربما تحتوي الأغذية على مواد كيميائية استخدمت كأسمدة وكعقاقير بيطرية وكمواد مضافة إلى الأغذية، أو مواد مساعدة للتجهيز. ومع ذلك، فحيثما كانت مثل هذه العناصر يتناولها نظام الدستور الغذائي ضمن مجالات أخرى، فهي لن تدرج هنا، وكذلك لن تدرج السميات الفطرية أو السميات الطبيعية.

2- إن الهدف الرئيسي من هذه الوثيقة هو زيادة الوعي بمصادر التلوث الكيميائي للأغذية والأعلاف والإجراءات الموجهة نحو المصدر للحد من حدوث مثل هذا التلوث. وهذا يعني أن الإجراءات الموصى بها في هذه الوثيقة قد تخرج عن نطاق المسؤولية المباشرة للسلطات المناط بها رقابة الأغذية وهيئة الدستور.

3- ويتعين على سلطات رقابة الأغذية القطرية أن تبلغ السلطات القطرية ذات الصلة، والمنظمات الدولية بمشاكل التلوث المحتملة أو الفعلية وتشجعهم على اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسب. وسوف يؤدي ذلك إلى انخفاض مستويات التلوث الكيميائي، ويمكن أن يؤدي، على المدى الطويل، إلى عدم الحاجة إلى أن تضع هيئة الدستور مستويات للحدود القصوى للمواد الكيميائية في الأغذية والمحافظة على تلك الحدود.

4- ويمكن استخدام نهج مختلفة لمحاولة ضمان أن تكون مستويات الملوثات الكيميائية في المواد الغذائية منخفضة إلى حد مقبول وأن لا تتجاوز مطلقا الحدود القصوى التي تعتبر مقبولة/ يمكن احتمالها من وجهة النظر الصحية. وينبغي أساسا أن تتكون هذه النهج من (أ) إجراءات لإزالة مصدر التلوث أو التحكم به؛ (ب) التصنيع من أجل خفض مستويات الملوثات و(ج) إجراءات لتحديد الملوثات وفصلها عن الأغذية الصالحة للاستهلاك البشري. ويتعين استبعاد الأغذية الملوثة عن الاستخدامات الغذائية إن لم يكن ممكنا إعادة تهيئتها لتصبح صالحة للاستهلاك البشري. وفي بعض الحالات، يتعين استخدام توليفة من النهج المذكورة أعلاه، مثلا، عندما تكون الانبعاثات من مصدر غير خاضع للمراقبة أدى إلى تلوث بيئي بمادة مقاومة، مثل ثنائي الفينيل عديد الكلور أو الزئبق. وعندما تصبح مياه الصيد أو الأراضي الزراعية ملوثة بدرجة كبيرة بسبب الانبعاثات المحلية، فقد يكون من الضروري إدراج المناطق المعنية في القائمة السوداء، أي منع بيع الأغذية الناشئة من هذه المناطق الملوثة وتقديم النصح بعدم استهلاك مثل تلك الأغذية.

5- لا تكفي المراقبة المستفيضة على المنتجات بشكلها النهائي لكي تضمن بأن مستويات التلوث تقل عن المستويات القصوى المحددة. وفي معظم الحالات لا يمكن إزالة الملوثات الكيميائية من الأغذية الأساسية وليس هناك وسيلة ناجعة يمكن من خلالها أن تصبح الكميات الملوثة من جديد صالحة للاستهلاك البشري. ومن ميزات التخلص

من تلوث الأغذية أو مكافحته عند المنشأ هي أن النهج الوقائي عادة ما يكون أكثر فعالية للحد أو للتخلص من خطر ظهور تأثيرات صحية خطيرة. ويتطلب الأمر موارد صغيرة لمراقبة الأغذية وتجنب استبعاد الأغذية الأساسية.

6- ينبغي تحليل المنتجات الغذائية المصنعة والمعدة بغية تحديد وتقدير المخاطر الناجمة، وأن يؤدي هذا التحليل إلى تحديد نقاط المراقبة الحرجة وإنشاء نظام لرصد الإنتاج في تلك النقاط (أي تحليل المخاطر ونقطة التحكم الحرجة أو نهج تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة). ومن المهم أن تتزايد تلك الممارسات أثناء مرحلة تصنيع المنتج وتوزيعه حول سلامة الأغذية وجودتها، وبمعنى آخر لا يمكن مراقبة المنتج في نهاية السلسلة.

7- قد ينجم عن تلوث الهواء والمياه والأراضي الصالحة للزراعة تلوث محاصيل الأغذية أو محاصيل العلف والأغذية المستمدة من مصادر حيوانية والمياه السطحية والجوفية كمصدر للشرب ولإنتاج وتصنيع الأغذية. ويتعين على السلطات القطرية المعنية والمنظمات الدولية أن تحاط بالمشاكل الفعلية والمحتملة وأن تحث على اتخاذ التدابير من أجل:

- مراقبة انبعاثات الملوثات الصناعية، أي الكيميائية الناجمة عن المناجم والمعادن والورق الصناعي ومن اختبارات الأسلحة أيضاً.
- مراقبة انبعاثات مولدات الطاقة (وبضمنها المحطات النووية) ووسائط النقل.
- مراقبة تصريف الفوائض الصلبة والسائلة المنزلية الصناعية وبضمنها تلك المترسبة على الأراضي، ومجري الصرف الصحي والأماكن البلدية لحرق النفايات.
- مراقبة إنتاج وبيع واستخدام وتصريف بعض المواد السامة والمواد الثابتة الضارة بالبيئة مثل المركبات العضوية للهايلاجين (ثنائي الفينيل عديد الكلور، وغير ذلك) ومركبات الرصاص والكاديوم والزنك.
- ضمان أن تخضع المواد الكيماوية الحديثة التي تدخل الأسواق وبالأخص تلك التي ستطلق بكميات كبيرة في البيئة لاختبارات ملائمة تبين قبولها من وجهة النظر الصحية والبيئية.
- استبدال المواد السامة والمواد الثابتة الضارة بالبيئة بمنتجات أكثر قبولاً من وجهة النظر الصحية والبيئية.